التحليل الاقتصادي لمصادر نمو أو تدهور صادرات السلع الزراعية المصرية

د/ صبري يحيى سيد على شلتوت

باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

تحظي قضية التصدير بالأهمية المطلقة علي كافة المستويات، وذلك لقدرة قطاع التصدير علي تغطية العجز في الميزان التجاري وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تحقيق معدلات نمو متزايدة. وتعتبر الصادرات الزراعية أحد مكونات الصادرات المصرية الهامة، كما أنها تعد أحد المصادر للعملات الإجنبية اللازمة لدفع عملية التنمية الإقتصادية فى مصر، حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية نحو ٢,٨٤ مليار دولار، تمثل حوالى ١٠,٦% من إجمالى قيمة الصادرات الكلية والتى بلغت نحو ٢٦,٧ مليار دولار خلال متوسط الفترة (٢٠١٢-٢٠١٥)، كما مثلت حوالي ٣٣,٨%، ٨,٦%، ٥٧% من اجمالي قيمة كل من حجم التجارة الزراعية، الناتج المحلي الزراعي، والواردات الزراعية، وذلك كمتوسط للفترة (٢٠١٢-٢٠١٥).[٢]

مشكلة البحث: تواجه الصادرات الزراعية المصرية كثير من التحديات السوقية التي تؤثر على عوامل استقرارها، وقدراتها التنافسية ونفاذيتها في الأسواق العالمية. وتعزى هذه التأثيرات إلى عوامل داخلية مرتبطة بالعرض، وأخرى خارجية مرتبطة بالطلب، والتي تنعكس بدورها على نمو وتدهور هذه الصادرات؛ فمن الأهمية بمكان التعرض لهذا الجانب مع استجلاء الاسباب التي يمكن ان تؤدي إلى نمو أو تدهور هذه الصادرات باعتبارها مصدرًا هامًا للعملات الأجنبية المتحصل عليها والضرورية لعمليات تمويل مشاريع التنمية والتنمية الزراعية داخل البلاد.

هدف البحث: في هذا الإطار يستهدف البحث دراسة واقع الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥) وإمكانية التعرف على الأوضاع الداخلية (عوامل العرض) المؤثرة في الصادرات الزراعية المصرية، والتي من أهمها التوزيع الجغرافي والتنوع السلعي للصادرات الزراعية المصرية، وكذلك التعرف على مدى مسئولية كل مصدر من تلك المصادر عن هذا النمو أو التدهور. مما يسهم في توفير المعلومات لشركات التصدير والجهات الحكومية لتكون مرجعا في إعداد كل منها للاستراتيجيات العامة أو السياسات المستقبلية. ولتحقيق ذلك تم تناول مجموعة من الأهداف الفرعية التي يمكن صياغتها فيما يلي:

١. دراسة وتحليل الهيكل السوقي للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة(٢٠٠٨-٢٠١٥)
٢. دراسة وتحليل التنوع السلعي في الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)
٣. دراسة وتحليل مدى استقرار الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)
٤. دراسة معدلات التغير لكل من القيمة والكمية والسعر ومعاملات مرونات الطلب السعرية لأهم السلع الزراعية التصديرية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥).
٥. دراسة وتحليل مصادر نمو و/أو تدهور الصادرات من أهم السلع الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

يستند البحث لتحقيق اهدافه على كل من التحليل الوصفي لشرحٍ وعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بواقع الصادرات الزراعية المصرية، وكذلك التحليل الكمي ممثلاً في حساب بعض المؤشرات المتعلقة بآداء الصادرات المصرية، ومدى استقرار أهم الصادرات الزراعية المصرية، ومن ثم استشكاف ما يمكن اعتباره كمصادر من مصادر النمو/ أو التدهور، وتطلب الأمر تطبيق نموذج "النصيب السوقي الثابت" Constant Market Share(CMS)الذي يجزئ نمو (أو تدهور) الصادرات إلى أربعة مكونات أساسية يمكننا من خلالها تفسير هذا النمو أو التدهور.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: التوزيع السوقي للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥) :

يتبين من خلال الإحصائيات الواردة بالجدول رقم (١) أن عدد الدول التي صدرت لها مصر سلعًا خامًا من أصل نباتي قد بلغ ١٧٧ دولة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، منها ١١٨ دولة توالى التصدير إليها بانتظام طوال سنوات الفترة الموضحة، تمثل نحو ٦٦,٧% من إجمالي عدد البلاد في قائمة البلاد المستقبلة للصادرات الزراعية المصرية؛ وعدد ١١ ،٥ ،٥، ٥،٤ دولة قد تم التصدير لها لمدد سبع ، ست ، خمس، أربع وثلاث سنوات، تمثل حوالي ٦,٢%، ٢,٨%، ٢,٨%، ٢,٨%، ٢,٣% من إجمالي عدد الدول بنفس الترتيب؛ وعدد ١٠ دولة صُدر إليها خلال سنتين، تمثل نحو ٥,٦% من إجمالي عدد الدول؛ أما الدول التي صدر إليها في سنة واحدة فقط فقد كانت ١٩ دولة ، بما يمثل حوالي ١٠,٧% من إجمالي عدد الدول المستقبلة للصادرات الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة. كما يتضح من خلال إحصائيات نفس الجدول أن عدد الدول التي سُجلت في قائمة الصادرات الزراعية المصرية كان متذبذبًا خلال سنوات تلك الفترة، فقد بلغ ١٣٤ دولة في بداية الفترة ، وبلغ ١٤٨ دولة في نهايتها، وكان أقصى عدد هو ١٤٨ دولة في كل من عامي ٢٠١٣، ٢٠١٥؛ ومن هنا يمكن القول أن التوسع السوقي كان بالقدر المرغوب فيه خلال تلك الفترة من الدراسة حيث بلغ متوسط عدد الدول المصدر لها خلال تلك الفترة ١٤٤ دولة تقريبًا، وهذا لا يمنع ترتب خسارة في الخزينة المصرية لحصيلة النقد الأجنبي بالقدر الذي كان يمكن الحصول عليه من الصادرات الزراعية للدولة لو تم اتساع سوقي خلال تلك الفترة بشكل أكبر، ومع إمكانية اتاحة الفرصة للتصدير لعدد أكبر من الدول في بعض الأعوام.

ومن واقع بيانات الجدول رقم (٢) يتبين أن متوسط القيمة الإجمالية لصادرات السلع الزراعية النباتية إلى الدول المداوم على التصدير لها سنويًا قدر بنحو ٢٥٩١ مليون دولار، بما يمثل حوالي ٩٥,١% من متوسط القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة والبالغ ٢٧٢٤ مليون دولار تقريبا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٨-٢٠١٥). ويتضح من بيانات نفس الجدول ترتيب الدول المتتابع التصدير إليها سنويًا؛ حسب الأهمية النسبية لمتوسط قيمة الصادرات الزراعية إلى كل منها خلال سنوات فترة الدراسة؛ ومنه تبين أن حوالي ٨١% من متوسط القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية المصرية للدول الدائم التصدير إليها سنويًا قد تركزت في سبعة وعشرين دولة. من أهم البلاد الأوروبية كل من إيطاليا (٥,٢%)، تركيا (٢,١%)، اسبانيا(٠,٧% فرنسا(١,١%) ، المملكة المتحدة (٦,٩%) ، ألمانيا (٣,٩%)، بلجيكا(٢,١%) اليونان (١,٢%) . ومن الدول العربية كل من السعودية (١٢,٩%) ، ليبيا (٤,٤%) ، الأردن (٢,٦%) ، الامارات (٤,٧%) ، سوريا (٤,٣%)، العراق(٣,٤%) ، والسودان(١,٤%)، وكل من المغرب والجزائر(٣%)، ودولة الكويت(٣,٠%) . ومن أهم الدول الآسيوية الهند (٢,٨%) ، والصين (١,٤)، وكل من اليابان وكوريا الجنوبية (٢,٢%). بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (١,٩%) ، وروسيا الاتحادية (٨,٤%).

ومما سبق يبدو التركز السوقي (الجغرافي) لصادرات السلع الزراعية المصرية في سبعة وعشرين دولة فقط (نحو ٢٢,٨% من إجمالي عدد الدول الدائم التصدير لها سنويًا)؛ حيث حظيت أهم دول الاتحاد الأوروبي بما يقترب من ٢٣,٨% من متوسط القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية المصرية لمجموعة الدول المداوم التصدير إليها سنويًا، في حين خُصت أهم الدول العربية بنحو ٤٤,٧% من متوسط القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية المصرية لمجموعة الدول المداوم التصدير إليها سنويًا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥).

جدول رقم (١) إحصائيات التوزيع السوقي والتنوع السلعي للصادرات الزراعية المصرية خلال سنوات الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

المدة* / البيـــان	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	الإجمالي
عدد الدول التي داومت مصر على تصدير سلعًا زراعية لها	١٩	١٠	٤	٥	٥	٥	١١	١١٨	١٧٧
% من إجمالي عدد الدول المداوم على التصدير لها	١٠,٧	٥,٦	٢,٣	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٦,٢	٦٦,٧	١٠٠
عدد السلع الزراعية التي داومت مصر على تصديرها	٢٦	٢٤	٤٦	٤٣	٣١	٣٣	٢٩	٢٧١	٥٠٣
% من إجمالي عدد السلع الزراعية المداوم على تصديرها	٥,٢	٤,٨	٩,١	٨,٥	٦,٢	٦,٦	٥,٨	٥٣,٩	١٠٠
السنوات / البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
عدد الدول التي صدرت مصر لها سلعًا زراعية	١٣٤	١٤٦	١٤٧	١٤٥	١٤٤	١٤٨	١٤٢	١٤٨	
عدد السلع الزراعية التي صدرتها مصر	٤١١	٣٩١	٤٢٥	٤١٤	٤١٠	٣٦٣	٣٦١	٤٤٢	

*تعنى: عدد السنوات التي تظهر فيها الدول بانتظام للسلع موضوع الدراسة.

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المعلومات، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات الصادرات الزراعية المصرية موزعة حسب البلاد وحسب البنود السلعية خلال سنوات الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥).

جدول رقم (٢) أهم الدول التي داومت مصر على تصدير المنتجات الزراعية لها، والأهمية النسبية لكل دولة كمتوسط للفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٥). [القيمة بالمليون دولار]

البيان	متوسط الفترة	%		البيان	متوسط الفترة	%
الدول المتوالي التصدير لها :				تابع البلاد المتوالي التصدير لها :		
إيطاليا	١٤١,٢	٥,٥		العراق	٨٧,١	٣,٤
الهند	٧٣,٧	٢,٨		السودان	٣٧,٢	١,٤
السعودية	٣٣٤,٤	١٢,٩		اليابان	١٠,٦	٠,٤
أمريكا	٤٩,٦	١,٩		بلجيكا	٥٥,٠	٢,١
تركيا	٥٣,٧	٢,١		كوريا الجنوبية	٣,٤	٠,١
أسبانيا	١٧,١	٠,٧		المغرب	٣٣,٢	١,٣
ليبيا	١١٤,٥	٤,٤		الجزائر	٤٥,٣	١,٧
فرنسا	٢٨,٨	١,١		جنوب افريقيا	٦,٢	٠,٢
المملكة المتحدة	١٧٨,٩	٦,٩		اليونان	١٣,٢	١,٢
الأردن	٦٦,٥	٢,٦		الكويت	٧٨,٩	٣,٠
لبنان	٥٤,٤	٢,١		الامارات العربية	١٢٠,٦	٤,٧
ألمانيا	١٠١,٣	٣,٩				
سوريا	١١١,٨	٤,٣		المجموع	٢٠٩٧,٦	٨١,٠
الصين	٣٦,٢	١,٤		دول أخرى توالى التصدير لها	٤٩٣,٣	(١٩,٠٤)
روسيا الاتحادية	٢١٨	٨,٤		مجموع الدول المتوالي التصدير لها	٢٥٩١	(٩٥,١١)
جمهورية ليتوانيا	٨,٨	٠,٣		دول غير المتوالي التصدير لها	١٣٣	(٤,٨٩)
				المجموع الكلي	٢٧٢٤	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات الصادرات الزراعية المصرية موزعة حسب البلاد خلال سنوات الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥).

ثانيًا: التنوع السلعي في الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥):

يتضح من خلال الإحصائيات الواردة بالجدول رقم (١)، أن عدد السلع والمنتجات التي ظهرت في قائمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٨-٢٠١٥) قد بلغ ٥٠٣ سلعة؛ وقد توالى بانتظام خلال الثماني سنوات تصدير ٢٧١ سلعة (تمثل نحو ٥٣,٩% من عدد السلع في قائمة

الصادرات الزراعية)، وعدد ٢٩، ٣٣ ، ٣١ ، ٤٣ ، ٤٦ سلعة قد تم تصديرها لمدد سبع ، ست ، خمس ، أربع ، ثلاث سنوات (تمثل حوالي ٥,٨%، ٦,٦%،٦,٢%،٨,٥%،٩,١%)، وعدد ٢٤ سلعة (تمثل ما يقرب من ٤,٨%) صدرت خلال سنتين، أما السلع التي صدرت في سنة واحدة فقط فقد كانت ٢٦ سلعة مثلت حوالي٥,٢% من إجمالي عدد السلع النباتية التصديرية خلال الفترة موضوع الدراسة. وتبين إحصائيات نفس الجدول أن عدد السلع التي تواجدت في قائمة الصادرات الزراعية المصرية قد بلغ ٤١١ سلعة في بداية الفترة، وتزايد حتى وصل إلى ٤٢٥ سلعة في عام ٢٠١٠ ، ولكنه اتجه إلى الانخفاض خلال الاعوام الأربعة التالية من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤، ثم ارتفع في العام الاخير فبلغ ٤٤٢ سلعة. وقد ترتب على ذلك خسارة الخزينة المصرية لقيمة السلع التي خرجت من العملية التصديرية في كل عام.

ومن واقع بيانات الجدول رقم (٣) قدر متوسط القيمة الإجمالية للسلع والمنتجات النباتية الخام المداوم على تصديرها سنويًا بانتظام خلال فترة الدراسة (٢٠٠٨-٢٠١٥) بنحو ٢٤٧٨ مليون دولار ، بما يمثل حوالي ٩١% من متوسط القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية البالغ **٢٧٢٤** مليون دولار تقريبا. وتجدر الإشارة إلى أن بعض السلع المصدرة قد أجرى عليها عمليات تصنيعية أولية أو نهائية مثل عمليات الضرب والتبييض والتلميع في حالة الأرز، وعملية الحلج لمجموعة الأقطان ، وأيضًا عملية التجفيف للبصل وبعض أنواع الفاكهة، والتجميد لبعض أنواع الخضراوات. أما السلع والمنتجات الأخرى فهي تصدر على حالتها الطازجة.

جدول رقم (٣) المتوسط والأهمية النسبية لقيمة صادرات أهم المجموعات السلعية الزراعية المصرية المتوالي تصديرها خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٥)

البيان المجموعة السلعية	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%
١. مجموعة الموالح	٤٨٩	٢٠
٢. مجموعة البطاطس وتقاوي البطاطس	٢١٨	٨,٨
٣. مجموعة العنب	٢١٢	٨,٦
٤. مجموعة البصل	٢٠٦	٨,٣
٥. مجموعة الاقطان	١٦١	٦,٥
٦. مجموعة الفاصوليا	١٤٦	٥,٩
٧. مجموعة الفراولة	٨٧	٣,٥
٨. مجموعة عصارات وخلاصات لتحضير المرطبات	٨٢	٣,٣
٩. مجموعة الفواكه الأخرى	٥٢	٢,١
١٠.مجموعة الأرز	٤٦	١,٩
١١.مجموعة النباتات الطبية والعطرية	٣٧,٩	١,٥٣
١٢.مجموعة الفول السوداني	٣٧,٧	١,٥٢
١٣.مجموعة الخرشوف وخضر اخرى	٣٥	١,٤
١٤.مجموعة الطماطم	٣٣	١,٣
مجموع أهم المجموعات السلعية الزراعية المتوالي تصديرها	(١٨٤٣)	(٧٤)
سلع زراعية أخرى مداوم على تصديرها	(٦٣٥)	(٢٦)
مجموع السلع الزراعية المداوم على تصديرها	(٢٤٧٨)	(٩١)
السلع الزراعية غير المداوم على تصديرها	(٢٤٦)	(٩)
المجموع الكلي	(٢٧٢٤)	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية ، بيانات الصادرات الزراعية المصرية موزعة حسب البنود السلعية خلال سنوات الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

ويتضح كذلك من بيانات نفس الجدول أن أهم السلع النباتية التصديرية هي مجموعة الموالح بمتوسط بلغ نحو ٤٨٩ مليون دولار ، يمثل ٢٠% تقريبًا من متوسط القيمة الإجمالية للسلع المداوم على تصديرها سنويًا خلال سنوات الفترة موضوع الدراسة . يليها مجموعة البطاطس وتقاوي البطاطس بمتوسط بلغت قيمته نحو ٢١٨ مليون دولار ، تمثل حوالي ٨,٨ % من متوسط القيمة الإجمالية للسلع المداوم على تصديرها سنويا. ثم تأتي على الترتيب مجموعة العنب، مجموعة البصل، مجموعة الأقطان، ومجموعة الفاصوليا،

وذلك بمتوسطات قدرت قيم كل منها بنحو ٢١٢، ٢٠٦، ١٦١، ١٤٦مليون دولار، تمثل حوالي ٨,٦% ، ٨,٣% ، ٦% ، ٥,٩% على التوالي من متوسط القيمة الإجمالية للسلع المداوم على تصديرها سنويا، ثم تليها في الترتيب كل من مجموعة الفراولة ومجموعة عصارات وخلاصات لتحضير المرطبات بمتوسط لكل منهما بلغ نحو ٨٧ مليون دولار، ٨٢ مليون دولار، بنسبة قدرت بحوالي ٣,٥%، و٣,٣% من اجمالي قيمة السلع المداوم على تصديرها، ثم تلتها مجموعة الفواكه الأخرى، مجموعة الأرز، مجموعة النباتات الطبية العطرية، ومجموعة الفول السوداني حيث يتراوح متوسط قيمتهم بين ٣٧,٧ مليون دولار لمجموعة الفول السوداني، و٥٢ مليون دولار لمجموعة الفواكه الأخرى بنسبة تتراوح ما بين ١,٥٢% و٢,١% من متوسط إجمالي قيمة السلع المداوم على تصديرها سنويا خلال الفترة(٢٠٠٨-٢٠١٥)، ثم تليها كلا من مجموعة الخرشوف وخضر أخرى، ومجموعة الطماطم حيث بلغت نسبتهما ١,٤%، ١,٠٤% من اجمالي قيمة متوسطات السلع المداوم عليها بقيم بلغ متوسطهما ٣٥ مليون دولار، ٣٥ مليون دولار في متوسط فترة الدراسة.

ومما سبق يظهر التركز السلعي في أربعة عشر مجموعة سلعية، والتي مثلت متوسط قيمتها الإجمالية حوالي ٧٤% من متوسط القيمة الإجمالية للسلع المداوم على تصديرها. وعمومًا يمكن القول بأن عدد السلع الزراعية المصدرة يتجه صوب التزايد في خلال فترة الدراسة بوجه عام، الأمر الذي يساعد على الاستمرار في هذا التزايد في في المرحلة الحالية والمستقبلية هو العمل على زيادة الإنتاج من السلع الزراعية الموجهة للتصدير ولا سيما في الأراضي الجديدة.

كما يلاحظ تراجع مجموعات سلعية كانت تتصدر قائمة السلع المصدرة في سلة الصادرات المصرية كمجموعة الأرز، والاقطان، بينما تتصدر مجموعة الموالح، البطاطس، العنب، البصل، والفاصوليا القائمة خلال سنوات الدراسة.

ثالثًا: التركز الجغرافي والتركز السلعي للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥) :

أوضح "Michealy, 1962"[٩] أنه يمكن قياس درجة تركز الصادرات باستخدام مقياس كمي؛ وذلك من خلال نوعين من معاملات التركز، النوع الأول: هو "معامل التركز الجغرافي" Geographic Concentration Coefficient، وهو يقيس درجة التركز في صادرات الدولة من حيث عدد الدول التي تتعامل معها الدولة بالتصدير. والنوع الثاني: هو "معامل التركز السلعي" Commodity Concentration Coefficient، وهو يقيس درجة تركز الصادرات للدولة من حيث عدد السلع التي يتعامل فيها بالتصدير. وقد استنتج "Michealy" أنه إذا زادت قيمة معامل التركز عن "٤٠" دل ذلك على التركز الجغرافي (أو السلعي) للصادرات، وذلك من خلال عدد من التطبيقات على صادرات بعض الدول. ويحسب معامل التركز، أو ما يعرف بمعامل (جيني-هيرشمان) كما يلي:

$$\text{معامل التركز (\%)} = \sqrt{\text{مجـ}\left(\frac{\text{ص س}}{\text{ص ك}}\right)^2}$$

حيث :

ص س : قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى الدولة "س" ،

"س" = ١، ٢ ،...، ن (في حالة التركز الجغرافي). أو قيمة الصادرات الزراعية المصرية من السلعة "س"، "س" = ١ ، ٢ ،...، ن (في حالة التركز السلعي) .

ص ك : قيمة الصادرات الزراعية المصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن درجة تركز الصادرات ــ أغلبها سلع خام ــ في الدول النامية أعلى من درجة تركز الواردات، وذلك بعكس الدول الصناعية؛ مما يؤدي إلى تقلبات في قيمة الصادرات للدول النامية، ويترتب على ذلك آثار سلبية على اقتصاديات تلك الدول من خلال تأثيرها على معدلات التبادل للتجارة الخارجية[١٠]. ومن خلال بيانات الجدول رقم (٤) يتبين أن قيمة معامل التركز الجغرافي لمجموعة دول

الاتحاد الأوروبي (المملكة المتحدة، إيطاليا، ألمانيا، اليونان، بلجيكا، فرنسا، أسبانيا، جمهورية ليتوانيا) ومجموعة الدول العربية (السعودية، سوريا، لبنان، الإمارات، ليبيا، الأردن، السودان، الكويت، الجزائر، المغرب، العراق) ومجموعة الدول الأخرى (تركيا، الهند، كوريا الجنوبية، اليابان، الصين، روسيا الاتحادية، وجنوب افريقيا) قد قدرت بحوالي ٤٧,٨. ويتبين أيضًا أن قيمة معامل التركز السلعي لأهم المجموعات السلعية الزراعية التصديرية ــ السابق الإشارة إليها ــ قد قدرت بنحو ٢٦,٤٩ ؛ وهذا يؤكد استمرار التركز السوقي(الجغرافي) للصادرات من للسلع الزراعية المصرية، وأن مجموعة الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول العربية تحتل المكانة الكبيرة لتلك السلع، ويشير معامل التركز السلعي إلى التنوع السلعي، اتساع نطاق توزيع النواتج، وتحسن الوضع التنافسي لهذه المنتجات. خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥). مما يتطلب الوقوف على حالة استقرار هذه الصادرات في أسواقها الخارجية ووفاءها بمتطلبات التصدير ، وذلك تمهيدًا للبحث عن مصادر نموها أو تدهورها.

جدول رقم (٤) معاملات التركز الجغرافي والتركز السلعي للصادرات الزراعية المصرية كمتوسط للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥).

البيـــان	قيمة الصادرات (مليون دولار)	%	مربعات النسب	
مكونات معامل التركز الجغرافي :				
مجموع دول الاتحاد الأوروبي	٥٦٢,٤	٢٠,٦	٤٢٦,٢٠	
مجموع الدول العربية	١٠٨٣,٩	٣٩,٨	١٥٨٣,١٧	
مجموع الدول الأخرى	٤٥١,٤	١٦,٦	٢٧٤,٦٥	
إجمالي الصادرات	٢٧٢٤	١٠٠		
مجموع مربعات النسب			٢٢٨٤,٠٢	
معامل التركز الجغرافي				**٤٧,٨**
مكونات معامل التركز السلعي :				
مجموعة الموالح	٤٨٩	٢٠	٤٠٠	
مجموعة البطاطس وتقاوي البطاطس	٢١٨	٨,٨	٧٧,٤٤	
مجموعة العنب	٢١٢	٨,٦	٧٣,٩٦	
مجموعة البصل	٢٠٦	٨,٣	٦٨,٨٩	
مجموعة الاقطان	١٦١	٦	٣٦	
مجموعة الفاصوليا	١٤٦	٥,٩	٣٤,٨١	
مجموعة الفراولة	٨٧	٣,٥	١٢,٢٥	
مجموعة عصارات وخلاصات لتحضير المرطبات	٨٢	٣,٠	٩	
مجموعة الفواكه	٥٢	٢,٠	٤	
مجموعة الأرز	٣٧,٩	١,٥٣	٢,٣٤	
مجموعة النباتات الطبية والعطرية	٣٧,٧	١,٥٢	٢,٣١	
مجموعة الفول السوداني	٣٥	١,٤٠	١,٩٦	
مجموعة الخرشوف وخضر اخرى	٣٣	١,٢٢	١,٤٩	
مجموعة الطماطم	٢٦	١,٠٤	١,٠٨	
المجموع الكلي	**٢٧٢٤**			
مجموع مربعات النسب			٧٢٥,٥٣	
معامل التركز السلعي				**٢٦,٩٤**

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات، قاعدة بيانات التجارة الخارجية ، بيانات الصادرات الزراعية المصرية موزعة حسب البلاد خلال سنوات، وموزعة حسب البنود السلعية خلال سنوات الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

ثالثًا: دراسة استقرار الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥):

يستخدم معامل استقرار (أو عدم استقرار) الصادرات في قياس التذبذبات السنوية في كمية أو قيمة أو سعر السلع التصديرية، وتوجد عدة طرق لقياس درجة عدم استقرار الصادرات من أشهرها طريقة متوسط النسب المئوية للانحرافات Average of Percentage Deviations، وخطواتها كالتالي :

(١) تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لكمية أو قيمة أو سعر صادرات السلعة خلال فترة الدراسة.

(٢) حساب القيمة التقديرية تلك الكمية أو القيمة أو السعر لسنوات فترة الدراسة.

(٣) حساب النسبة المئوية للانحرافات السنوية للقيم المقدرة عن القيم الحقيقية، من المعادلة التالية :

$$\left| \frac{\text{القيمة الحقيقية – القيمة المقدرة}}{\text{القيمة المقدرة}} \right| \times ١٠٠$$

(٤) معامل عدم الاستقرار = الوسط الهندسي للنسب المئوية لانحرافات القيم المقدرة عن القيم الحقيقية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تبعًا لهذه الطريقة تعتبر الصادرات أكثر استقرارًا كلما اقتربت قيمة المعامل من الصفر. كما إنه يمكن حساب ذلك المعامل لإجمالي قيمة الصادرات الكلية أو الزراعية للدولة، وأن درجة عدم استقرار عائد الصادرات تتوقف ــ في المقام الأول ــ على مدى مساهمة السلع الرئيسية في إجمالي قيمة الصادرات؛ أي إنه كلما ازدادت نسبة مساهمة السلعة في إجمالي قيمة الصادرات كلما ارتفعت درجة تأثيرها في استقرار أو عدم استقرار إجمالي قيمة الصادرات.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٥) والخاصة بقيم معاملات عدم الاستقرار المحسوبة لكل من القيمة والكمية والسعر لأهم عشرون سلعة من المجموعات السلعية التصديرية محل الدراسة، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥). يتضح انحراف هذه القيم بدرجة كبيرة عن الصفر؛ مما يدل على عدم الاستقرار لقيم وكميات وأسعار تلك السلع . كما يتبين أن عدم الاستقرار في الكميات المصدرة كان أكبر منه بالنسبة لأسعار التصدير لـ ١٦ سلعة من سلع موضوع الدراسة، حيث بلغت كل من البرتقال الطازج(٨,٢، ٥,٣)، الشيح البلدي الطازج(١٥,٢، ٢,٨)، الأرز المضروب الملمع(٦٣، ٥,٧)، الأرز للتقاوي(٨٢,٨، ١٢,٤ العنب طازج

جدول رقم (٥) معاملات عدم الاستقرار لكل من القيمة والكمية والسعر لأهم السلع والمنتجات الزراعية التصديرية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

البيان / السلعة	معامل عدم استقرار القيمة	معامل عدم استقرار الكمية	معامل عدم استقرار السعر
١. برتقال طازج	٨,١٩	٨,٢	٥,٣
٢. شيح بلدي طازج	١٠,٦	١٥,٢	٢,٨
٣. أرز مضروب كليا أو جزئيا، وان كان ممسوحا أو ملمعا	٤٩	٦٣,٠	٥,٧
٤. أرز غير مقشور (أرز بغلافه الزهري) للتقاوي	٦١	٨٢,٨	١٢,٤
٥. عنب طازج	٦,٢	٣٨,٨	٢١,٣
٦. بصل مجفف	٨,٨	٢٢,٤	١٦,٧
٧. بصل طازج أو مبرد	١٢,٣	٢٢,٤	١٣,٣
٨. (بطاطس) عدا ما يرد للبذار طازجة أو مبردة.	١٧,٠	٣٣,٤	١٤,٤
٩. بطاطا (بطاطس) للبذار طازجة أو مبردة	٤٧,٢	٥٥,٣	٢,٧
١٠.فاصولياء مقشورة أو غير مقشورة ، طازجة أو مبردة	١٦,١	١١,٥	٨,٣
١١.فاصولياء عادية (فاصيلوس فولجاريس) ، بما فيها الفاصولياء البيضاء ، يابسة ، مقشورة للبذار	٣٦,٠	١٨,٦	١٣,٣
١٢.فاصولياء عادية (فاصيلوس فولجاريس)، بما فيها الفاصولياء البيضاء ، يابسة أخر ، مقشورة ، وإن كانت منزوعة الغلالة أو مفلقة أو مكسرة(ليست للبذار)	٩٦,٦	٢٤,٥	٢٢,٧
١٣.أنواع فاصولياءأخر يابسة ، مقشورة ، للبذار	٦٢,٠	٥٨,٥	٢٨,٢
١٤.قطن أخر غير مندوف ولا ممشط ، محلوج.	٢٦,٩	٢٨,٤	١٣,٧
١٥.فراولة طازجة	١٦,٣	١٨,٩	٢٤,٠
١٦.فراولة مجمدة	١٥,٧	٤٤,٧	٢٠,٩
١٧.فواكه أخر، طازجة خلاف ما ذكر	٢٠,٢	١١,٨	٢٤,٤
١٨.طماطم (بندورة) طازجة أو مبردة	٢٩,١	٨,٢	٢٧,٣
١٩.عصارات و خلاصات نباتية أخر	٦٩,٢	١٥,٢	٢٠,٤
٢٠.خرشوف غير مطبوخ ، مجمد	٢٦,٨	٦٣,٠	٧,٨

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات، قاعدة بيانات التجارة الخارجية ، بيانات الصادرات الزراعية المصرية موزعة حسب البنود السلعية خلال سنوات الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

(٣٨,٨، ٢١,٣)، البصل المجفف(٢٢,٤، ١٦,٧)، البصل الطازج(٢٢,٤، ١٣,٣) البطاطس الطازجة(٣٣,٤، ١٤,٤)، البطاطس للبذار(٥٥,٣، ٢,٧) الفاصوليا الطازجة(١١,٥، ٨,٣)، الفاصوليا العادية مقشورة للبذار(٥٥,٣، ٢,٧)، الفاصوليا العادية يابسة اخر(٢٤,٥، ٢٢,٧) أنواع فاصوليا اخرى للبذار(٥٨,٥، ٢٨,٢)، القطن المحلوج (٢٨,٤، ١٣,٧) فراولة مجمدة(٤٤,٧، ٢٠,٩)، خرشوف مجمد(٦٣، ٧,٨) ، مما يشير إلى أن التغيرات في الكميات المصدرة من هذه السلع التصديرية هي الأكثر مسئولية عن التغير في قيمة كل منها خلال فترة الدراسة. وعلى العكس من ذلك، فإن عدم الاستقرار في أسعار التصدير كان أكبر منه بالنسبة للكميات المصدرة لـ ٤ السلع الأخرى من سلع موضوع الدراسة حيث بلغت قيمة معامل عدم الاستقرار لكل من الكمية والسعر لكل من الفراولة الطازجة(١٨,٩، ٢٤)، فواكه اخر طازجة(١١,٨، ٢٤,٤)، الطماطم الطازجة(٨,٢، ٢٧,٣)، وعصارات وخلاصات نباتية(١٥,٢، ٢٠,٤) ، فهذه السلع هي أكثر استقرارًا في كمياتها التصديرية مقارنة بالاستقرار السعري لها، وعلى هذا فإن مسئولية الأسعار التصديرية عن التغيرات في قيمة هذه الصادرات يكون أكبر منه بالنسبة لكمياتها المصدرة.

رابعًا: دراسة معدلات التغير لكل من القيمة والكمية والسعر ومعاملات مرونات الطلب السعرية لأهم السلع الزراعية التصديرية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥).

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) تقديرات متوسطات معدلات التغير السنوي لكل من قيمة وكمية وسعر أهم السلع الزراعية التصديرية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، والذي يتبين منها المعدلات السنوية المتزايدة لقيمة صادرات كل من فاصوليا عادية ليست للبذار، فراولة مجمدة، بطاطس طازجة، طماطم طازجة، فواكه طازجة، فاصوليا عادية للبذار، بصل طازج، عنب طازج، خرشوف مجمد، برتقال طازج، وبصل مجفف؛ حيث قدرت معدلات النمو السنوية في قيمة هذه السلع بما يعادل ٢٧,٣%، ٢٢,٤%، ٢٠,٨%، ١٩,٢%، ١١,٢%، ٧,٤%، ٦,١%، ٣,٤%، ٣%،١%، ٠,٥% على التوالي كمتوسط لفترة الدراسة. في حين تناقصت المعدلات السنوية لقيمة صادرات كل من أنواع فاصوليا اخرى للبذار، أرز للتقاوي، أرز ملمع، شيح بلدي طازج، بطاطس طازجة للبذار، قطن محلوج، عصارات وخلاصات نباتية اخر ، فراولة طازجة، وفاصوليا طازجة؛ حيث قدرت معدلات التناقص السنوية في قيمة هذه السلع بحوالي ٥٥,٨%، ٣٢,١%، ٢٦,٩%، ١٢%، ١١,٤%، ١٠,١%، ٥,١%، ١,٦، % ١,٤% على الترتيب كمتوسط للفترة موضوع الدراسة.

أما معدلات التغير السنوي لكميات السلع محل الدراسة فقد كانت متزايدة لكل من برتقال طازج، بصل طازج، بطاطس طازجة، فاصوليا عادية للبذار، فاصوليا عادية ليست للبذار، فراولة مجمدة، فواكه طازجة، وطماطم طازجة؛ حيث قدرت تلك المعدلات بنحو ٩,١%، ١٥,٤%، ٢٢,٣%، ٤,٦%، ٢٦,٣%، ٣١%، ١٣,٦%، ١٨,٣% على التوالي كمتوسط لفترة الدراسة. بينما تناقصت معدلات التغير السنوي للكميات المصدرة من شيح بلدي طازج، أرز ملمع، أرز للتقاوي، عنب طازج، بصل مجفف، بطاطس طازجة للبذار، فاصوليا طازجة، أنواع فاصوليا اخرى للبذار، قطن أخر محلوج، فراولة طازجة، وعصارات وخلاصات؛ حيث قدرت معدلات التناقص السنوية في كمية صادرات هذه السلع بحوالي ١٩,٣%، ٢٨,٧%، ٢٩,٩%، ١٠,٥%، ٢,١%، ١١%، ٥,١%، ٥٤,٧%، ١٢,٧%، ١٣,٤%، ١١,٢، ١,٥% على الترتيب كمتوسط لنفس فترة الدراسة.

أما معدلات التغير السنوي للأسعار التصديرية فقد جاءت متزايدة لكل من الشيح البلدي، الأرز الملمع، الأرز للتقاوي، عنب طازج، بصل مجفف، فاصوليا طازجة، فاصوليا عادية للبذار، فاصوليا عادية غير البذار، قطن محلوج، فراولة طازجة، طماطم طازجة، عصارات وخلاصات نباتية، وخرشوف مجمد، حيث قدرت تلك المعدلات بنحو ٦,٧%، ٥%، ٢,٢%، ١٤,١%، ٨,٥%، ٢,١%، ١,٢%، ١,٢%، ٤%،

١١,٧%، ١,٧%، ٢٥,١%، ٥,٧% على التوالي كمتوسط لفترة الدراسة . بينما تناقصت معدلات التغير السنوي للكميات المصدرة من برتقال طازج، بصل طازج، بطاطس طازجة، بطاطس للبذار، أنواع فاصوليا اخر للبذار، فراولة مجمدة، وفواكه طازجة على الترتيب كمتوسط للفترة موضوع الدراسة.

جدول رقم (٦) معدلات التغير* لكل من القيمة والكمية والسعر ومعاملات مرونات الطلب السعرية لأهم السلع الزراعية التصديرية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥).

البيـــان / السلعـــة	معدل التغير في القيمة	معدل التغير في الكمية(١)	معدل التغير في السعر(٢)	معامل المرونة **
برتقال طازج	١	٩,١	-٨,٩	-١,٠
شيح بلدي طازج	-١٢	-١٩,٣	٦,٧	-٢,٩
أرز مضروب كليا أو جزئيا، وان كان ممسوحا أو ملمعا	-٢٦,٩	-٢٨,٧	٥	-٥,٧
أرز غير مقشور (أرز بغلافه الزهري) للتقاوي	-٣٢,١	-٢٩,٩	٢,٢	-١٣,٦
عنب طازج	٣,٤	-١٠,٥	١٤,١	-٠,٧
بصل مجفف	٠,٥	-٢,١	٨,٥	-٠,٢
بصل طازج أو مبرد	٦,١	١٥,٤	-٧,٣	-٢,١
(بطاطس) عدا ما يرد للبذار طازجة أو مبردة.	٢٠,٨	٢٢,٣	-٣,٥	-٦,٤
بطاطا (بطاطس) للبذار طازجة أو مبردة	-١١,٤	-١١	-٠,٧	١٥,٧
فاصولياء مقشورة أو غير مقشورة ، طازجة أو مبردة	-١,٤	-٥,١	٢,١	-٢,٤
فاصولياء عادية (فاصيلوس فولجاريس) ، بما فيها الفاصولياء البيضاء ، يابسة ، مقشورة للبذار	٧,٤	٤,٦	١,٢	٣,٨
فاصولياء عادية (فاصيلوس فولجاريس)، بما فيها الفاصولياء البيضاء ، يابسة أخر ، مقشورة ، وإن كانت منزوعة الغلالة أو مفلقة أو مكسرة(ليست للبذار)	٢٧,٣	٢٦,٣	١,٢	٢١,٩
أنواع فاصولياءأخر يابسة ، مقشورة ، للبذار	-٥٥,٨	-٥٤,٧	-٢,٧	٢٠,٣
قطن أخر غير مندوف ولا ممشط ، محلوج.	-١٠,١	-١٢,٧	٤	-٣,٢
فراولة طازجة	-١,٦	-١٣,٤	١١,٧	-١,١
فراولة مجمدة	٢٢,٤	٣١	-٥,٢	-٦,٠
فواكه أخر، طازجة خلاف ما ذكر	١١,٢	١٣,٦	-٨,٤	-١,٦
طماطم (بندورة) طازجة أو مبردة	١٩,٢	١٨,٣	١,٧	١٠,٨
عصارات و خلاصات نباتية أخر	-٥,١	-١١,٢	٢٥,١	-٠,٤
خرشوف غير مطبوخ ، مجمد	٣	-١,٥	٥,٧	-٠,٣

(*) معدل التغير السنوي = β مقسوما على $\bar{x}$ ، حيث β معامل الانحدار لكل سلعة مشمولة بالدراسة، $\bar{x}$ = متوسط قيمة صادرات السلع المشمولة بالدراسة. (**) معامل المرونة = (١)÷(٢).

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات، قاعدة بيانات التجارة الخارجية ، بيانات الصادرات الزراعية المصرية موزعة حسب البنود السلعية خلال سنوات الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

وباستقراء معاملات مرونة الطلب السعرية للسلع موضوع الدراسة [1]، والمدونة بنفس الجدول رقم (٦) يتبين اتسام الكميات التصديرية لكل من الشيح البلدي، الأرز الملمع، الأرز للتقاوي، البصل الطازج، البطاطس الطازجة، الفاصوليا الطازجة، القطن المحلوج، فراولة طازجة، فراولة مجمدة، فواكه طازجة بمرونة طلب سعرية مرتفعة؛ حيث قدرت معاملات المرونة بحوالي(-٢,٩) ، (-٥,٧) ، (-١٣,٦) ، (-٢,١) ، (-٦,٤)، (-٢,٤)، (-٣,٢)، (-١,١)، (-١,٦) على الترتيب. مما قد يدل على كونها من السلع المفضلة لدي دول المقصد. في حين كانت صادرات كل العنب الطازج، عصارات وخلاصات نباتية ذات مرونة طلب سعرية متوسطة ، قدرتا بنحو (-٠,٧)، (-٠,٤) على التوالي. بينما كانت صادرات كل من

[1] من المعلوم أن السلع الزراعية الخام تستقطع جزءًا ضئيلاً من دخول معظم المستهلكين في دول الاستيراد.

البصل الجاف، خرشوف مجمد ذات مرونة طلب سعرية منخفضة جدًا، قدرتا بنحو (-٠,٢)، (-٠,٣)، بينما كانت صادرات البرتقال الطازج تامة المرونة؛ حيث قدر معامل المرونة لها بنحو (-٠,٠٤)؛ مما قد يشير إلى كونهما من السلع الضرورية في دول الاستيراد.

أما بالنسبة لصادرات كل من البطاطس الطازجة للبذار، فاصوليا عادية للبذار، الفاصوليا العادية غير البذار، أنواع فاصوليا اخرى، والطماطم الطازجة فقد بدا لها معامل مرونة الطلب السعرية مرتفعًا وذو إشارة موجبة ، حيث قدر بنحو (١٥,٧)، (٣,٨)، (٢١,٩)، (٢٠,٣)، (١٠,٨) ؛ ومما قد يبرر هذا كون التغير في كمية صادراتها يعتمد بالأساس على كون الطلب عليها هو بمثابة سد باقي الاحتياجات الاستهلاكية ، في أسواق دول الاستيراد الرئيسية ، بالإضافة لكونها سلعة خامًا دنيا.

خامسًا: دراسة مصادر نمو أو تدهور الصادرات من أهم السلع الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥) باستخدام تطبيق نموذج النصيب السوقي الثابت(CMS):

في اطار دراسة وتحليل واقع الصادرات الزراعية المصرية بين الفترتين الزمنيتين الأولى منها (٢٠٠٨-٢٠١١)، والفترة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٥) والبحث عن عناصر(مصادر) النمو والتدهور في تلك الصادرات، وفي مرحلة شهدت تطورات اجتماعية وسياسية واقتصادية في مصر ومحيطها الإقليمي يعتقد أنها أثرت في حركة التجارة الزراعية المصرية سلبًا وايجابًا، يحاول البحث وفي هذا الاطار تحديد الأسباب الكامنة وراء نمو أو تدهور قيمة صادرات أهم السلع والمنتجات الزراعية؛ بمعنى تحديد المصادر الدافعة أو المعوقة لزيادة الصادرات الزراعية المصرية؛ بهدف التعرف على مدى مسئولية العوامل الخارجية (الطلب الخارجي) مقارنة بمسئولية العوامل الداخلية (العرض الداخلي) عن إحداث الحفز أو الإخفاق النسبي في أداء الصادرات الزراعية المصرية . ويعد هذا التحليل لمصادر نمو (أو تدهور) الصادرات الزراعية المصرية هامًا أيضًا لتشكيل السياسة العامة التي تهدف إلى تنمية الصادرات الزراعية المصرية، ودعم مركزها التنافسي.

وفي هذا الشأن يحاول البحث تطبيق نموذج "النصيب السوقي الثابت" الذي يجزئ نمو (أو تدهور) الصادرات إلى أربعة مكونات؛ حيث يقسم هذا النموذج مصادر النمو (أو التدهور) الفعلي في صادرات دولة معينة إلى: مركب السوق العالمي، ومركب توزيع الصادرات المصرية بين النواتج ، ومركب توزيع الصادرات المصرية بين الأسواق ، ومركب العوامل التنافسية (البواقي) .

ويعرف التغير في الصادرات الكلية كما يلي [٥] :

$$ص_ى - ص_أ = م\ ص_أ + \sum_{ن} (م_{ن} - م)\ ص_{أ\ ن}$$
$$+ \sum_{ن} \sum_{س} (م_{ن\ س} - م_{ن})\ ص_{أ\ ن\ س}$$
$$+ \sum_{ن} \sum_{س} (ص_{ى\ ن\ س} - ص_{أ\ ن\ س} - م\ ص_{أ\ ن\ س})$$

حيث :

ص : قيمة الصادرات الزراعية الكلية المصرية.

$ص_{ن}$: قيمة الصادرات المصرية من الناتج الزراعي ن.

$ص_{ن\ س}$: قيمة الصادرات المصرية من الناتج الزراعي ن إلى السوق س .

م : معدل نمو الصادرات الزراعية الكلية العالمية .

$م_{ن}$: معدل نمو الصادرات الزراعية الكلية العالمية من الناتج الزراعي ن .

$م_{ن\ س}$: معدل نمو الصادرات العالمية من الناتج الزراعي ن إلى السوق س .

أ : متوسط الفترة الأولي . ى : متوسط الفترة الثانية .

والحد الأول من المعادلة هو "مركب السوق الكلي"، وهو يقيس ما كان يمكن للصادرات الزراعية المصرية بلوغه لو كانت قد نمت فقط استجابة لمعدل نمو الصادرات الزراعية العالمية. والحد الثاني هو "مركب توزيع الصادرات الزراعية المصرية بين النواتج"، وهو يقيس أثر التوزيع النوعي على نمو الصادرات ، وما إذا كان التوزيع مائلاً نحو نواتج ذات معدل نمو أعلى أو أقل من معدل نمو الصادرات الزراعية العالمية . أما الحد الثالث فهو "مركب توزيع الصادرات الزراعية المصرية بين الأسواق"، ويقيس أثر التوزيع السوقي على نمو الصادرات الزراعية المصرية، وما إذا كان هذا التوزيع مائلاً نحو أسواق ذات معدل نمو أعلى أو أقل من معدل نمو السوق العالمي . بينما يمثل الحد الرابع "باقي العوامل التنافسية" ، وهو يقيس الفرق بين الزيادة (أو النقص) الفعلي في الصادرات الزراعية المصرية والزيادة الافتراضية التي كان يمكن بلوغها لو أنها حافظت على نصيبها السوقي (نصيب ثابت) في كل سوق بالنسبة لكل منتج.
وتبعًا لهذا النموذج ، فإن الزيادة (أو النقص) في المقدرة التنافسية يستدل عليها من خلال القيمة الموجبة (أو السالبة) للباقي[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن مركب السوق العالمي قد يعبر عن عامل طلب السوق الخارجي ويسجل إشارة موجبة لو تبعت صادرات الدولة في نموها نمو السوق الخارجي، كما يعتبر مركبا توزيع الصادرات بين النواتج وتوزيعها بين الأسواق عاملي عرض داخليين ، وتسجل إشارة موجبة لو أن النواتج (أو الأسواق) التي تركز منها (أو فيها) اتجهت إلى النمو بسرعة أعلى من باقي صادرات (أو أسواق) العالم. وقد اقتصرت عوامل العرض الداخلي على هذين العاملين (رغم وجود بعض التفسيرات الأخرى)، والتي ترجع إلى الأداء الاقتصادي المحلي، الدور الحكومي، بيئة الأعمال، البنية الأساسية، التدويل أو الاندماج في الاقتصاد العالمي، الإدارة على مستوى المنشآت، التعليم والتقنيات، الموارد البشرية، وباعتبار أن تغيرات هذه التوزيعات ترجع إلى التغيرات التي تجريها المؤسسات التصديرية في الدولة لتنويع النواتج المصدرة وتنويع الأسواق التي تنجح هذه المؤسسات في التصدير إليها؛ وهى عوامل ترجع إلى الجهود والمقدرة التصديرية أكثر منها لأي شيء آخر [*]. أما باقي العوامل التنافسية في المعادلة ــ والمستقلة عن تغيرات أنماط الطلب الخارجي وتغيرات العرض الداخلي المشار إليها ــ فإنها تعبر عن عوامل المقدرة التنافسية الباقية بخلاف عاملي التوزيع النوعي والتوزيع السوقي. وغالبًا ما تفسر على أنها قدرة البلاد على التكيف مع التغيرات في الظروف العالمية، والقيمة الموجبة لها تعبر عن تحسن في القدرة التنافسية للصادرات والقيمة السالبة تعبر عن تدهورها، وتراجعها[٧]

وقد أجري التحليل لمتوسط الفترة (٢٠٠٨-٢٠١١)، ممثلاً لبداية الفترة، ومتوسط الفترة (٢٠١٢-٢٠١٥) ، ممثلاً لنهاية الفترة . وذلك لقيمة صادرات أهم السلع والمنتجات الزراعية المصرية والمداوم على تصديرها ومثيلاتها العالمية وهي: البرتقال الطازج (كود جمركي ٠٨٠٥١٠)، الأرز المضروب الملمع(كود جمركي ١٠٠٦٣٠)، أرز غيرمقشور للتقاوي (كود جمركي ١٠٠٦١٠)، العنب الطازج(كود جمركي ٨٠٦١٠)، البصل الجاف(كود جمركي ٧١٢٢٠)، بطاطس طازجة أو مبردة ليست للبذار(كود جمركي ٧٠١٩٠)، بطاطس طازجة أو مبردة للبذار(كود جمركي ٧٠١١٠)، الفاصوليا الطازجة أو مبردة(كود جمركي ٧٠٨٢٠)، فاصولياء عادية يابسة مقشوة للبذار (كود جمركي ٧١٣٣٣)، أنواع فاصوليا أخرى يابسة مقشورة للبذار (كود جمركي ٧١٣٣٩)، قطن محلوج(كود جمركي ٥٢٠١٠)، فراولة طازجة(كود جمركي ٨١٠١٠)، فراولة مجمدة(كود جمركي ٨١١١٠)، فواكه طازجة(كود جمركي ٨١٠٩٠)، طماطم طازجة أو مبردة(كود جمركي(٧٠٢٠٠)، عصارات وخلاصات نباتية اخر(كود جمركي ١٣٠٢١٩) وخرشوف غير

---

[*] ولمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى: مرجع(٣)، (٦)، (٨)، (١١).

مطبوخ مجمد(٧١٠٨٠)؛ مثلت هذه المجموعة من السلع والمنتجات الزراعية – التي تم اختيارها للنموذج والبالغة حوالي ١٤١٦مليون دولار – نسبة ٧٦,٨% من قيمة مجموع أهم المجموعات السلعية الزراعية المتوالى تصديرها والبالغة نحو ١٨٤٢ مليون دولار كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٨-٢٠١٥).

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٧) نتائج النموذج والتي تشير إلى تحقق مكسب كلي في الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية، وتحليل ذلك المكسب إلى مكوناته الأربعة . والتي يتبين منها أن قيمة الصادرات الزراعية المصرية قد ازدادت في نهاية الفترة بمقدار بلغ ٩١١ مليون دولار تقريبًا عن بداية الفترة، وهذه الزيادة يمكن عزوها في الأساس إلى أثر العوامل الداخلية للتنافسية (جانب العرض) وكذلك باقي العوامل التنافسية (جانب الطلب) ؛ حيث كان أثر كل من التنوع السلعي والتوزيع السوقي محفزًا لزيادة المكاسب في الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية من المجموعة المدروسة، واللذان قدرا الأثر النسبي لهما بنحو (+٨٥%)، (+٨٨%) على التوالي؛ كما بدا أثر نمو حجم السوق العالمي (أحد جوانب الطلب) سالبًا ومعوقًا بذلك نمو الصادارت الزراعية موضع الدراسة في الفترة الثانية، حيث قدر هذا الأثر بنحو (-٩٩%). في حين كانت باقي العوامل التنافسية مجتمعة (في جانب الطلب) ذات أثر إيجابي قدر بنحو ٢٦%؛ والذي كان سببًا في تحقيق المكاسب في الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية، خلال الفترة الثانية محل الدراسة.

ويجدر التنويه إلى أن نتائج التحليل تشير إلى ارتفاع المقدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية التي شملها التحليل إجمالاً، إلا إنها ترجع أساسًا إلى تزايد صادرات كل من البصل الطازج، البطاطس الطازجة ليست للبذار، الفاصوليا العادية للبذار، الفاصوليا العادية ليست للبذار، الفراولة المجمدة، الفواكه الطازجة أخرى، والطماطم الطازجة وهذه الزيادة تعود بدورها إما إلى تزايد معدل نمو الكميات المصدرة وحدها و/أو تزايد معدل نمو أسعار التصدير، كما سبق إيضاحه. كما تجدر الإشارة إلى أن ذلك الارتفاع في المقدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية، وتحقيق مكسب كلي في الأنصبة السوقية الدولية لتلك الصادرات في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١١) مقارنة بالفترة (٢٠١٢-٢٠١٥) قد تكون غير صلبة ولا دائمة على المدى الطويل؛ وهذا إذا ما اعتمدت زيادة الصادرات على ارتفاع أسعار التصدير، وفقًا للتضخم فقط و/أو زيادة الكميات المصدرة نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية فقط.

جدول رقم (٧) نتائج تحليل نموذج النصيب السوقي الثابت لأهم السلع الزراعية المصرية خلال الفترتين (٢٠٠٨-٢٠١١) ، (٢٠١٢-٢٠١٥)

المركب	القيمة المطلقة (مليون دولار)	الأثر النسبي %
المكسب الكلي (الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية المصرية للسلع المدروسة)	٩١١	١٠٠
أثر نمو حجم السوق العالمي (مركب السوق الكلي)	(-)٩٠٥	-٩٩
أثر التنوع السلعي (مركب توزيع الصادرات الزراعية المصرية بين النواتج)	(+)٧٧٣	٨٥
أثر التوزيع السوقي (مركب توزيع الصادرات الزراعية المصرية بين الأسواق)	(+)٨٠٣	٨٨
الأثر التنافسي (مركب باقي العوامل التنافسية)	(+)٢٤٠	٢٦

المصدر : حسبت من :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية ، خلال سنوات الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢).

- الشبكة الدولية للمعلومات ، موقع منظمة الأمم المتحدة، خلال سنوات الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥) www.comtrade.un.org

الملخص والتوصيات

تعتبر الصادرات الزراعية أحد مكونات الصادرات المصرية الهامة، كما أنها تعد أحد المصادر للعملات الإجنبية اللازمة لدفع عملية التنمية الإقتصادية فى مصر، وتمثلت مشكلة البحث فيما تواجهه الصادرات

الزراعية المصرية كثير من التحديات السوقية التي تؤثر على عوامل استقرارها، وقدراتها التنافسية ونفاذيتها في الأسواق العالمية مما يعكس بدوره على نمو وتدهور هذه الصادرات. ويهدف البحث إلى استشكاف مصادر نمو وتدهور هذه الصادرات من خلال استخدام نموذج السوق الثابت. وتمثلت أهم نتائج البحث التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- اتسمت قيمة الصادرات المصرية من السلع والمنتجات الخام من أصل نباتي والتي تم اختيارها بعدم الاستقرار في إجمالي الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، وقد أُرجع عدم الاستقرار في قيمة الصادرات الزراعية المصرية بشكل أساسي إلى عدم الاستقرار في الكميات المصدرة وكان أكبر منه بالنسبة للأسعار تصدير ١٦ سلعة من سلع موضوع الدراسة.
- بصفة عامة، يعد ازدياد الكميات المصدرة التابعة لانخفاض أسعار التصدير لمعظم السلع التصديرية الرئيسية المصرية ناتجًا عن شدة وقوة منافسة صادرات نفس السلع من الدول الأخرى في الأسواق العالمية؛ مما أدى إلى ارتفاع قيم معاملات المرونة السعرية للطلب العالمي على المنتجات الزراعية المصرية موضوع الدراسة؛ وهذا يفسر الاستجابة النسبية المرتفعة جدًا للكميات المصدرة المتزايدة لكل من البصل الطازج المبرد، البطاطس الطازجة، الفاصوليا الخضراء للبذار، الفراولة المجمدة، وفواكه طازجة، والطماطم الطازجة – للانخفاضات النسبية في أسعارها التصديرية.
- يلاحظ من معدلات التغير في قيمة صادرات السلع محل الدراسة أنه توجد احدى عشرة سلعة تتزايد قيمتها بمعدلات متزايدة سنويًا، ؛ مما يعني أن تلك السلع هي المؤثرة أساسًا في زيادة قيمة الصادرات الزراعية المصرية، ومازال لدى البعض منها إمكانية لزيادة كمية صادراته. وفي مقابل ذلك تأتي تسعة سلع بمعدل انخفاض متزايد يشير إلى خطورة موقفها التصديري ــ نتيجة انخفاض كمياتها التصديرية بمعدلات متزايدة، عدا الفراولة الطازجة، والفاصوليا الطازجة والتي تتزايد معدلات كمية صادراتهما ولكن بمعدل متناقص ــ ؛ ومما يزيد الأمر خطورة كونها من السلع التي تعد واعدة في التصدير ؛ مما يستلزم البحث عن أسباب ومصادر هذا التدهور، وإعادة النظر في النظم والسياسات الإنتاجية والتصديرية الخاصة بتلك السلع.
- اتسمت الكميات التصديرية لكل من الشيح البلدي، الأرز الملمع، الأرز للتقاوي، البصل الطازج، البطاطس الطازجة، الفاصوليا الطازجة، القطن المحلوج، فراولة طازجة، فراولة مجمدة، فواكه طازجة بمرونة طلب سعرية مرتفعة. مما قد يدل على كونها من السلع المفضلة لدي دول المقصد. في حين كانت صادرات كل العنب الطازج، عصارات وخلاصات نباتية ذات مرونة طلب سعرية متوسطة، بينما كانت صادرات البرتقال الطازج تامة المرونة؛ حيث قدر معامل المرونة لها بنحو (-٠,٠٤)؛ مما قد يشير إلى كونهما من السلع الضرورية في دول الاستيراد.
- اتضح التركز السوقي للصادرات الزراعية المصرية في ٢٥ دولة ، تمثل حوالي ١٤,٤% فقط من إجمالي عدد الدول التي أتيحت لها فرص تصديرية خلال سنوات الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥) ، وقد حظيت أسواق كل من دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية بحوالي ٢٦,٥% ، ٢٥,٥% من متوسط القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية المصرية لمجموعة الدول المداوم التصدير إليها سنويًا ؛ الأمر الذي يعني أن سوق الاتحاد الأوروبي مازالت تمثل المستورد الأول للصادرات الزراعية المصرية ، تليها السوق العربية، كما كان عليه الحال في الفترات الزمنية السابقة على الفترة محل الدراسة.
- يظهر التركز السلعي في أربعة عشر مجموعة سلعية، والتي مثلت متوسط قيمتها الإجمالية حوالي ٧٤% من متوسط القيمة الإجمالية للسلع المداوم على تصديرها . كما يلاحظ تراجع مجموعات سلعية كانت

تتصدر قائمة السلع المصدرة في سلة الصادرات المصرية كمجموعة الأرز، والاقطان، بينما تتصدر القائمة مجموعة الموالح، البطاطس، العنب، البصل، والفاصوليا خلال سنوات الدراسة.

- أظهرت نتائج تحليل النصيب السوقي الثابت تحقق مكسب كلي في الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية بلغ ٩١١ مليون دولار تقريبًا في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)؛ حيث كان أثر كل من التنوع السلعي (+٨٥%) والتوزيع السوقي(+٨٨%)، محفزًا لزيادة المكاسب في الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية من المجموعة المدروسة ، كما بدا أثر نمو حجم السوق العالمي (أحد جوانب الطلب) سالبًا وبالتالي معوقًا لنمو الصادارت الزراعية موضع الدراسة في الفترة الثانية، حيث قدر هذا الأثر بنحو (-٩٩%). في حين كانت باقي العوامل التنافسية مجتمعة (في جانب الطلب) ذات أثر إيجابي قدر بنحو ٢٦%؛ والذي كان سببًا في تحقيق المكاسب في الأنصبة السوقية للصادرات الزراعية المصرية، خلال الفترة الثانية محل الدراسة.

- **التوصيات:**

١. ضرورة العمل للحفاظ على البنية التصديرية مع ما يتوافق وتوجهات السوق، وذلك في اتجاه توزيع الصادرات بين النواتج من جهة كما أشارت نتائج نموذج النصيب السوقي الثابت الاثر الايجابي لعامل التنوع السلعي، وكذلك الاتجاه نحو جودة المنتجات ودراسة تأثيرات الطلب العالمي للسلع محل الدراسة من جهة أخرى وذلك في مواجهة الشركاء التجاريين والتقليل من الآثار السلبية لعامل الطلب العالمي، وتعزيز القدرة التنافسية من خلال تكريس دراسات متخصصة في هذا الشأن.
٢. تطوير النماذج التطبيقية المستخدمة في تنمية القدرات التنافسية للصادرات الزراعية عامة، والسلع محل الدراسة على وجه خاص، للتعرف على عناصر/مصادر التغيير في صادراتنا الزراعية، والتغيرات في القدرة التنافسية لهذه السلع، لعدم الاتساق الذي تظهره كثير من الدراسات في هذا الشأن حينما تستخدم بعض المؤشرات في مناقشة عدم كفاية العوامل التنافسية الأخرى، وذلك بهدف توفير المعلومات للشركات والحكومات، لاعداد الاستراتيجيات والخطط المستقبلية.

المراجع:

١. أحمد الموافي البهلول الموافي(دكتور)، دراسة تحليلية لدور الأراضي الجديدة في تنمية الصادرات الزراعية المصرية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي، ٢٠٠٥.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المعلومات، قاعدة بيانات التجارة الخارجية.
٣. منى طعيمة الجرف(دكتور)، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها: مسح مرجعي، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة أوراق اقتصادية، العدد ١٩، أكتوبر ٢٠٠٢.

4. Chien Chen-Li; A Research on the Evaluation and Selection of Taiwan's Competitiveness Indexes –Application of the AHP Methodology; Journal of International Management Studies, , Vol.4, No.3, 2009(Dec), Vol.4, No.3, PP 82-96.
5. Harry P. Bowen, Joseph Pelzman, "US export Competitiveness : 1962-77", Applied Economics Journal, 1984, PP 461-73.
6. International Institute for Management & Development (IMD), World Competitiveness Yearbook, 2002.

7. Kravis, I.B., Trade as a Handmade of Growth: Similarities Between Nineteenth and Twentieth Centuries, Economic Journal, 1970 (Dec.), PP 850-72.
8. Lall, S., Promoting Industrial Competitiveness in Developing Countries: Lesson from Asia, Commonwealth Secretariat, Economic Paper, No. 39, 1999.
9. Michaely, M. Concentration in International Trade, Amestrdam, North Holland Publishing Co., Second Edition,1962.
10. Soutar, G.N., Export InStability and Concentration In Less Development Countries, Journal of Development Economics, Vol. 4, 1977.
11. World Economic Forum (WEF), The Global Competitiveness Report, Oxford University Press, 2001.

Economic Analysis for The Growth or Deterioration Sources of Egyptian Exports of Agricultural Goods

Dr. Sabry Yahia Shaltout
Agricultural Economic Research

Summary

The main purpose of this research is to investigate the component factors of change in Egypt's exports from 2008 to 2015and the variations of its export competitiveness, with a view to providing information to exporting companies and government authorities for reference in their respective elaboration of general strategies or policies for the future. The CMS (Constant Market Share) model will be used to evaluate Egypt's performance in trade, i.e. through the use of various base periods to calculate multiple CMS values, and for the selection of effective competitors, appropriate for each type of exporters, as an influence effect for the whole market, the factors of variation in Taiwan's exports from 2008 to 2015 will be calculated on a yearly basis, and "trade effect", "commodity effect", "market effect" and "competitiveness effect" will be obtained.

Results: As for geographical market distribution, the research showed that EU countries absorbs about 23.8% of total agricultural exports, the Arab Countries come next with about 44.7% of total agricultural exports. The The research noticed that the geographical concentration coefficient according to Gini-Hirschman coefficient during the period 2008-2015 was about 47.8, while that for commodity was 26.49. This means that agricultural exports are concentrated in terms of location. It is noticed that a yearly increase in the value of agricultural exports during the

period 2008-2015. **The results of Instability Coefficients** revealed that, the instability in the exported quantities was greater than the exportation prices for 16 commodities, such as fresh oranges (8.2, 5.3), rice (63, 5.7), and fresh bean (11.5, 8.3). On the reverse, the instability in the exportation prices was greater than the exported quantities for 4 commodities, such as strawberries fresh (18.9, 24), and tomatoes (8.2, 27.3).

The results of the Constant Market Share (CMS) analysis determined the total gain in the market shares of the Egyptian agricultural exports by about $ 911 million during the period (2012-2015) compared to the period (2008-2011). The commodity diversity (85%), the geographic distribution (88%) and the growth of the international market size (-99%) negatively effect of that gain. While, the remainder competitive factors (26%) have positive effects.

The Recommendations:

(1) We finally suggest that in the future researchers carry out analyses via the CMS model on more detailed commodity categories so as to gain further understanding of the variations in the export competitiveness of each.

(2) Egypt's endeavors should be centered on enhancing the quality of Egypt's products, continuously obtaining export shares from more advanced countries, strengthening Egypt's export competitiveness, and responding to changes in the global economic environment by adapting the commodities it exports.